

التناوب الدلالي للصيغ الصرفية في تفسير البحر المحيط وأثره في تعدد المعنى

Semantic alternation of morphological formulas in the Tafseer Bahr ul Muhit and its effect on the polysemy

شاه رخ رؤوفي، طالب دكتوراه، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا sohaibra@gmail.com

الأستاذ الدكتور عاصم شحادة علي، رئيس قسم اللغة العربية وآدابها، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا muhajir4@iium.edu.my

ملخص

يرنو هذا البحث إلى بيان التناوب الدلالي للصيغ الصرفية وأثره في تعدد المعنى ونقصد به أن تحل صيغة محل صيغة أخرى أو تنوب عنها فتحمل معاني جديدة مع احتفاظها على المعنى الأصلي، فتؤدي إلى احتمالات عدة في النص الواحد؛ كدلالة اسم الفاعل على اسم المفعول ودلالة المصدر على اسم الفاعل، وإطلاق اسم الفاعل على المصدر. تناول الباحث تناوب الصيغ المختلفة والتي تؤدي إلى اختزان دلالي في النص، كما قدم النماذج القرآنية لهذا التناوب الدلالي لما في النص القرآني من جمال وروعة وثناء، واعتمد الباحث على كتب التفسير ولا سيما البحر المحيط؛ لأنها تمثل المعاني الممكنة في النص القرآني. فتبين له أن التناوب الدلالي كان سببا في ثراء المعنى في النص القرآني. وهذه الخصيصة تهيأ النص ليستأنس بها المتلقي، ويمتدح نفسه بما يتمخض من معان متجددة في النص، ويرجع إليه مرارا ولعل كثرة التفاسير عبر الأزمنة المديدة خير دليل على مدعانا.

كلمات مفتاحية: التناوب الدلالي، الصيغة الصرفية، تعدد المعنى

Abstract

This research aims to explain the semantic alternation of morphological formulas and its effect on the polysemy. We mean by it that a formula replaces or represents another formula, thus carrying new meanings while preserving the original meaning, thus leading to several possibilities in one text. Such as the indication of the subject's name to the object's noun, and the indication of the infinitive to the subject's name, and the subject's name instead of the infinitive, and so forth. The researcher dealt with alternating different formulas that lead to a semantic storage in the text. He also presented Qur'anic models, because of the beauty, splendor and richness of the Qur'an text, and the researcher relied on books of interpretation, especially the Bahr ul Muhit. Because they represent the possible meanings in the text of the Qur'an. So, it became clear to him that the semantic alternation was the reason for the richness of the meaning in the Qur'an text. This characteristic prepares the text for the recipient to feel comfortable with, and to enjoy himself with the renewed meanings produced in the text, and he returns to it repeatedly. Perhaps the abundance of interpretations over long times is the best proof of our claim.

Keywords: The semantic alternation, the morphological form, polysemy

مقدمة

تعد قضية المعنى والدلالة في النص القرآني من القضايا التي انشغلت الأمة الإسلامية بها من أوائل أيامها؛ حيث كان القرآن ينزل والنبي ﷺ بين ظهرانيهم يشرحه ويفسره. وبما أن للنص القرآني مكانة عالية لدى الأمة الإسلامية فقد حظي بعناية واحتفال من قبل المسلمين عامة وأهل العلم والدراسة خاصة.

ولعله لا يوجد في الحضارة الإسلامية من النصوص ما حظي باهتمام وتعدد القراءة وتتنوع الأقوال كالذي حظي به النص القرآني، وما نشأ من قضايا ومباحث لغوية في صدر الإسلام إلا نتيجة الخوض في دراسة النصوص القرآنية أولاً واللغوية ثانياً.

يرنو هذا البحث إلى دراسة أحد أسباب التعدد المتعلقة بالمعنى المعجمي أو تعدد الفهم واختلاف التأويل في النص القرآني ومدى إسهام الصيغة الصرفية في هذا التعدد.

مشكلة البحث

إن القواعد المطردة في اللغة تقتضي أن تدل كل صيغة على معناها، فإن زيد فيها شيء، فيتغير المعنى بالزيادة أو النقصان، وإذا نابت صيغة عن صيغة أخرى، تدل على معناها مع احتفاظ المعنى الأصلي فيها، وهذا قد يؤدي إلى اللبس أو دلالة الصيغة على أكثر من معنى؛ كدلالة اسم الفاعل على اسم المفعول والعكس صحيح، وكما وردت دلالة المصدر على اسم الفاعل، قد يدل اسم الفاعل على المصدر. فتعدد المعنى يتعدد الصيغ أمر بدهي، ولكن ما نحن بصدده هو أنه قد يقع اللبس في الصيغة الواحدة لأسباب متعددة، فإن الشكل واحد ولكن المعنى يتعدد لاحتمالات صرفية على مستوى الاسم ومستوى الفعل لأن الصيغة قد تحتل أكثر من معنى، وقد يسمح السياق بهذا التعدد؛ لذلك تناول البحث هذا الجانب من التناوب الدلالي الذي يؤدي إلى احتمالات عدة؛ إذ الصيغة الواردة في النص تحتل أن تنوب عن صيغة أخرى ولا يحددها السياق، وعليه تعددت الدلالات في نص واحد، وذكرنا الشواهد القرآنية لهذا الغرض واستدلنا بأراء المفسرين ولا سيما أبي حيان الأندلسي في تفسيره البحر المحيط.

أسئلة البحث

ترنو هذه الدراسة إلى الإجابة عن تساؤلات عدة مكملة لبعضها بعضاً، هي:

١. ما هو مفهوم التناوب الدلالي للصيغ الصرفية؟
٢. كيف يؤدي التناوب الدلالي للصيغ الصرفية إلى تعدد في القول الواحد؟
٣. تبين جهود المفسرين في استعمال الغريب في تفسير "البحر المحيط".

أهداف البحث

البحث دراسة دلالية تحليلية يهدف من خلال دراسة التناوب الدلالي للصيغ الصرفية وأثره في تعدد المعنى إلى:

١. آراء العلماء حول معاني الصيغ الصرفية المختلفة ونيابة صيغة عن أخرى.
٢. الكشف عن المعاني المتعددة للصيغ الصرفية.
٣. تبين جهود المفسرين في بيان التناوب الدلالي للصيغ الصرفية وأثره في تعدد المعنى من خلال تفسير "البحر المحيط".

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث من خلال:

١. كونه يبحث عن ظاهرة لغوية تحدث عنها العلماء قديما، وما زالت تستدعي جهود المتطلعين إلى سبر أغوار المعاني.
٢. هذا الموضوع له أثر في اختلاف المعنى مما أدى إلى اختلاف آراء المفسرين سواء في العقائد أم الأحكام أم غيرها.
٣. عنيت الدراسات اللسانية الحديثة بقضية تعدد المعنى عناية فائقة وقد كانت لها مكانة عالية لدى العلماء القدامى، وقد كانت إحدى دواعي البحث لدى علماء المسلمين عبر الأزمنة المديدة واستمرار مساعيهم نحو التقدم واكتشاف المعاني الجديدة في النص القرآني.

التناوب الدلالي

نقصد بالتناوب الدلالي بأن تحل إحدى الصيغ مكان صيغة أخرى وتنبو عن معان أخرى غير التي وضعتها العرب في أصل الوضع. ومما لا شك أن اختلاف المبنى يقتضي اختلاف المعنى كما قال فاضل السامرائي (٢٠٠٧): "لو لم يختلف المعنى لم تختلف الصيغة" (ص ٦)، وكما قال العلماء قديما: بأن زيادة المبنى تقتضي زيادة المعنى (الرضي، ١٩٧٥)؛ ذكر ابن جني (د.ت) في خصائصه بأنه: "إذا كانت الألفاظ أدلة المعاني ثم زيد فيها شيء أوجبت القسمة له زيادة المعنى به فكل باب وضع لمعنى" (ج ٣، ص ٢٦٧).

فإذا نابت صيغة عن أخرى لا تدل كما هي في ظاهرها، وإنما يدل المبنى خلاف المعنى، فإن المعاني الوظيفية التي تعبر عنها المباني الصرفية هي بطبيعتها تنسم بالتعدد والاحتمال، فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد.. والصيغ أيضا صالحة لهذا التعدد والاحتمال (حسان، ١٩٩٤، ص ١٦٣-١٦٤)، وأما إذا وجدت القرائن السياقية فيحدد المعنى.

فتعدد المعنى بتعدد الصيغ أمر بدهي، ولا نتحدث عنه في بحثنا هذا، وإنما ما نحن بصدده هو أنه قد يقع اللبس في الصيغة الواحدة لأسباب متعددة، فإن الشكل واحد ولكن المعنى يتعدد لاحتمالات صرفية على مستوى الاسم ومستوى الفعل نشير إليها بما يلي:

أولاً- دلالة "فعل" على الصفة المشبهة واسم الفاعل

وهذا يعني أن الصفة المشبهة واسم الفاعل اجتماعاً في صيغة واحدة وهي صيغة "فعل"؛ قد تأتي صيغة "فعل" بمعنى اسم الفاعل نحو: شهيد، عليم، سميع. كما تأتي بمعنى الصفة المشبهة نحو: كريم، حلیم، فإذا وردت صيغة "فعل" فتحتمل أن تدل على المبالغة والصفة المشبهة ويكون التفريق بينهما بأحد الوجهين:

١. صيغة المبالغة تشتق من فعل ثلاثي مجرد متعد؛ بينما تشتق الصفة المشبهة من فعل ثلاثي مجرد لازم.

٢. ترتبط صيغة المبالغة باسم الفاعل ارتباطاً وثيقاً فهي تكثير له، فسميع مرتبطة بسماع، وقدير بقادر، ونصير بناصر، كما ترتبط أيضاً باسم المفعول، أما الصفة المشبهة فتدل على صفة ذاتية تكاد تكون طبيعة في صاحبها مثل: حلیم، وبخيل، أو خلقاً فيه، مثل: طويل، وقصير (الفاخري، ١٩٩٦).

فصيغة فعل لها معاني عدة كما ورد عند النحاس (٢٠٠٠) في إعرابه: "فعل يكون بمعنى الجمع وبمعنى مفعول وبمعنى مفعول مثل قنيل، وبمعنى فاعل، مثل قدير بمعنى قادر" (ج٤، ص١٤٩).

وهذا التعدد الدلالي لصيغة "فعل" قد يؤدي إلى اختلاف في فهم الآيات الكريمة، فكانت صيغة "بديع" في قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧] سبباً في اختلاف المفسرين؛ فمنهم من رأى أن "بديع" بمعنى الصفة المشبهة، وعليه المعنى يكون بديع سماواته، ومنهم من رأى أنه بمعنى اسم الفاعل فهو المبدع والمخترع وذكر السموات والأرض؛ لأنهما أعظم مخلوقاته. يقول أبو حيان (١٩٩٣): "وهو من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل، فالمجرور مشبه بالمفعول وأصله الأول بديع سماواته ثم شبه الوصف فأضمر فيه فنصب السماوات ثم جر من نصب، وفيه أيضاً ضمير يعود على الله تعالى، ويكون المعنى في الأصل أنه تعالى: بدعت سماواته" (ج١، ص٥٣٣-٥٣٤)، ويرى ابن عطية (٢٠٠١): "وبديع مصروف من مبدع كبصير من مبصر، ومثله قول عمرو بن معديكرب: "أمن ريحانة الداعي السميع"، يريد المسمع، والمبدع المخترع المنشئ" (ج١، ص٢٠١). كما يرى ابن عاشور (١٩٨٤) أن البديع "مشتق من الإبداع وهو الإنشاء على غير مثال .. وهو فعل بمعنى فاعل" (ج١، ص٦٨٦).

فكون صيغة "فعل" دالة على الفاعلية والصفة المشبهة، أدى إلى اختلاف المفسرين في الآية الكريمة، فذهب ابن عطية، وابن عاشور على أنها بمعنى اسم الفاعل، وأما أبو حيان (١٩٩٣) والزمخشري (١٩٨٧)، يريان أنها بمعنى الصفة المشبهة، ويضعفان معنى الفاعلية فيها.

ثانياً- دلالة "فعل" على اسم الفاعل أو اسم المفعول

وقد تدل صيغة "فعل" على اسم المفعول على غرار اسم الفاعل. يرى ابن هشام (١٩٧٩) في أوضح المسالك أنه "قد ينوب فعل عن مفعول كـ "دهين" و"كحيل" و"جريح"، و"طريح" ومرجعه إلى السماع وقيل: ينقاس فيما ليس له فعل بمعنى فاعل نحو: قدر، ورحم لقولهم: قدير ورحيم" (ج٣، ص٢٤٦)، وهذه الصيغة إذا كانت من الأفعال التي تقبل التفاوت فتدل على المبالغة مثل: لعين وملعون، وحميد ومحمود، وصريع ومصروع. وأما إذا كانت الأفعال مما لا تقبل التفاوت فإنها تأتي بمعنى اسم المفعول فقط، مثل: دفين، وقتيل (الفاخري، ١٩٩٦).

ومع أن الصرفيين وضعوا قواعد تميز استعمال الصيغ بمعانيها المتعددة إلا أنه قد يحدث أن يقع اللبس في إرادة معنى هذه الصيغ، فقد تأتي الفعل في سياق يتعدد المعنى بين الفاعلية والمفعولية، فقوله تعالى: (وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ) [البقرة: ٢٨٧]، فصيغة (الحميد) على وزن الفعل، صفة مشبهة تأتي بمعنى الفاعل والمفعول، وقد رأى أبو حيان (١٩٩٣) أن (حميد) هنا بمعنى محمود، هو محمود على كل حال، وهو مستحق للحمد في ذاته وصفاته، ونقل عن الحسن: "يستحمد إلى خلقه، أي: يعطيهم نعماً يستدعي بها حمدهم" (ج٢، ص٣٣٢)، أو يحق له الحمد على ما تعبدكم به (ج٢، ص٣٢٨، ج٧، ص١٨١). ويرى الطبري (٢٠٠٠) أن (حميد) بمعنى محمود، فإنه تعالى محمود عند خلقه، بما أعطاهم من نعمه وفضله. وقوله في تأويل الآية المذكور أعلاها: "واعلموا أيها الناس أن الله عز وجل غني عن صدقاتكم وعن غيرها، وإنما أمركم بها، وفرضها في أموالكم، رحمة منه لكم ليغني بها عائلكم، ويقوي بها ضعيفكم، ويجزل لكم عليها في الآخرة مثوبتكم، لا من حاجة به فيها إليكم" (ج٥، ص٥٧٠). يشير إلى معنى (الحامد) وإن لم يصرح به؛ إذ يقول: (يجزل لكم عليها في الآخرة مثوبتكم)، ولعل هذا يعني أنه يحمدهم على صنيعكم في الصدقات، ويجزيكم خير الجزاء. وفسر ابن عطية (٢٠٠١) بمعنى المحمود؛ غير أن الرازي (١٩٩٩) يرى فيه وجهاً آخر؛ بأن يكون الغني بمعنى التهديد على الأشياء الرديئة التي يعطيها الأثرياء للفقراء، والحميد بمعنى الحامد، وهو أن يحمدهم الله على ما تقدمونه من خيرات، كقوله تعالى: "فأولئك كان سعيهم مشكوراً" (ج٧، ص٥٥).

ويصرح ابن عاشور (١٩٨٤) في تحريره باحتمال النص على الداليتين؛ الأولى: أن الله غني؛ أي غني عن الصدقات التي تعطوها الفقراء، وحميد أي شاكر لمن قام بهذا الصنيع وتصدق صدقة طيبة. والابتداء بـ (اعلموا) يكون للعناية بالخبر، أو ربما أنزل المخاطبين منزلة من لا يعرف بأن الله غني؛ فأعطوا ما يقبله المحتاج بكل حال، ولم يعرفوا أنه تعالى يحمدهم على طيب الكسب. والحميد للمبالغة فهو كثير الحمد، أي أنه تعالى يحمدهم على المحسنين أو فاعلي الخير؛ والثانية: أنه محمود، ويحث الناس على أن يكونوا أغنياء القلوب، وأن يتخلقوا بصفات الله، ولا يقدموا صدقات لا يحمدهم عليها.

ومما تبين لنا أن كلمة (حميد) في النص القرآني تحتل داليتين، والسياق يسمح لهما، فيتعدد معنى النص لدلالة صيغة (فعل) على اسم الفاعل واسم المفعول، فالله تعالى حميد "بقوله وإثباته"؛ أي حامد؛ يقبل الصدقات التي قدمت من طيب النفس وطيب الكسب، ويشكر فاعليها، ومحمود يستحق الحمد على ما أعطاكم من نعمه وفضله.

^١ فسر بما البيضاوي (حميد)، فلعله يرى في عبارته الموجزة أشد الإيجاز بأن (حميد) يحتمل الوجهين ولم يصرح به. انظر: ناصر الدين

البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي (بيروت: دار الفكر، د.ط، ١٩٩٧م)، ج١،

ثالثاً- دلالة "فعول" على اسم الفاعل واسم المفعول

ومن الصيغ التي تأتي لمبالغة اسم الفاعل هي صيغة "فعول"؛ إذ يقول ابن هشام (د. ت) بأنه "تُحوّل صيغة فاعل للمبالغة والتكثير إلى: فَعَالٌ أو فَعُولٌ أو مَفْعَالٌ بكثرة وإلى فَعِيلٌ أو فَعِلٌ بقلة" (ج ٣، ص ٢١٩)؛ لذلك فإن صيغة فعول تستعمل لمبالغة اسم الفاعل بكثرة، كما يستوي فيها المؤنث والمذكر نحو: ناقة حلوب، وخذول، وهيوح، وهمة طموح (الفاخري، ١٩٩٦).

ومن الصيغ التي تأتي بمعنى اسم المفعول، وهي سماعية، أنه ربما أنت العرب بعض ما جاء عليها، وهو مقل: ركوب ركوبة، وحلوب حلوبة، وعنيوق عنيوقة، وصبوح صبوحه، ومما جاء مذكراً فقط: لبوس، زيور، أكول، رغوث (الفاخري، ١٩٩٦).

وعليه قد تأتي صيغة "فعول" ويتعدد المعنى بين الفاعلية والمفعولية؛ منه قوله تعالى: (وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ)، [البروج: ١٤] فالودود بمعنى فاعل؛ أي: المحب. ويرى ابن عطية أنهما (الغفور الودود) صفتان لفاعل؛ الأولى تعني ستر على عباده، والثانية تعني إحسان إليهم، وذكر أبو حيان (١٩٩٣) أن ظاهر المعنى هو المبالغة للحب والوادة، وقال ابن عباس: أنها تعني "المتودد إلى عباده بالمغفرة"، كما تحتمل أن تكون بمعنى المفعول كحلوب، أي يوده ويحبه عباده الصالحون. وذكر الرازي (١٩٩٩) المعنيين ومعاني أخرى، وقال أكثر المفسرين على أنها تأتي بمعنى المحب (ابن عطية، ٢٠٠١؛ ابن عاشور، ١٩٨٤).

وعليه يتبين لنا أن دلالة صيغة "فعول" لأكثر من معنى، كانت سبباً في تعدد آراء المفسرين، فمنهم من أخذ بمعنى المبالغة، ومنهم من رأى انتقال الصيغة إلى الفاعلية، ومنهم أخذها بمعنى اسم المفعول.

رابعاً_ التناوب الدلالي بين اسم الفاعل واسم المفعول

دلالة فاعل على اسم الفاعل فهي دلالة أصلية، ولكن قد تدل الصيغة على اسم المفعول وتفهم دلالتها من خلال السياق، مثل: طريق سالك، وميت ناشر، وسر كاتم؛ أي: مسلوك، ومنشور، ومكتوم. وقد تقع موقع لبس في الكلام إذ تتعدد دلالتها على اسم الفاعل واسم المفعول، ففي قوله تعالى: (رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا) [البقرة: ١٢٦]، لفظ "آمن" على وزن فاعل تحتمل أن تكون بمعنى مأمون فيه، كما في قوله تعالى: (فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ) [القارعة: ٧]، أي: مرضية، ويقول ابن فارس (١٩٧٩): "بيت آمن ذو أمن" (ج ١، ص ١٣٤)، كما في قول النابغة (١٩٧٦):

كليني لهم يا أميمة ناصب وليلٍ أقاسيه بطيء الكواكب (ص ٤٣)

أي ذي نصب، فأهل الحجاز يجعلون المفعول فاعلاً، إذا كان في مذهب نعت، تقول العرب: هذا سر كاتم، وهم ناصب (الفراء، د. ت)، وتحتمل في مثل قوله تعالى: (وَسُئِلَ الْقُرَيْبَةُ) [يوسف: ٨٢] أن تكون مجازاً بمعنى أهلها، كقول العرب: ليل نائم (الزمخشري، ١٩٨٧؛ الرازي، ١٩٩٩؛ أبو حيان، ١٩٩٣؛ ابن عاشور، ١٩٨٤).

وأما دلالة اسم المفعول على اسم الفاعل نحو قوله تعالى: **(جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ جِبَابًا مَسْتُورًا)** [الإسراء: ٤٥]، واختلف المفسرون في تفسير "مستورا"، فقال بعض العلماء بأنها جاءت على صيغتها؛ أي مستورا عن أعين الكفار، وقيل بالنسبة، ومعناها: ذو ستر، كما يقال رجل مرطوب: ذو رطوبة، وجاء عن الأخفش بمعنى اسم الفاعل أي ساترا، وقد يأتي اسم الفاعل بلفظ المفعول، ويقال: ميمون ومشؤوم أي يامن وشائم. ورأى البعض أنها وصف للمبالغة، ورفض أبو حيان هذا إذ المبالغة تأتي من اسم الفاعل (أبو حيان، ١٩٩٣).

فجاءت صيغة اسم الفاعل لتدل على أكثر من معنى، فضلا عن الفاعلية، فإنها تحتل في الآية الكريمة أن تكون بمعنى اسم المفعول؛ "بلداً آمناً" أي: مأمون فيه، كما تحتل أن يكون مجازاً؛ أي: آمناً أهله، كما نلاحظ في قوله تعالى: **(حجاباً مستورا)** احتمالات عدة؛ حيث رفض أبو حيان أحدها ولم يعقب على الداليتين الأخريين، وكأنه يراهما صالحين، والسياق يحتمل الداليتين على السواء.

خامساً- التناوب الدلالي بين اسم المفعول والمصدر

قد يأتي المصدر بمعنى اسم المفعول، كقوله تعالى: **(يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ)** [المائدة: ٩٥]، والصيد هو المصيد أي: ما يؤكل لحمه، وفي بعض الأحيان يسمح السياق للفظ أن يتعدد دلالاته، كقوله تعالى: **(وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)** [آل عمران: ١٩١]، فلفظ "خلق" يحتمل معنيين؛ وهما أن يراد به المصدر أو اسم المفعول؛ أي: المخلوق، ويحتمل أن يراد به المصدر، فإن الفكرة في الخلق لهذه المصنوعات الغريبة الشكل والقدرة على إنشاء هذه من عدم الصرف، يدل على القدرة التامة والعلم والأحذية إلى سائر الصفات العلية، وفي الفكر في ذلك ما يبهر العقول، ويستغرق الخواطر، ويحتمل أن يراد به المخلوق، ويكون إضافة من حيث المعنى إلى الطرفين، لا إلى المفعول، والفكر في ما أودع الله في السموات من الكواكب النيرة والأفلاك التي جاء النصر فيها وما أودع في الأرض من الحيوانات والنبات والمعادن، واختلاف أجناسها وأنواعها وأشخاصها أيضاً يبهر العقل ويكثر العبر (أبو حيان، ١٩٩٣)، فاللفظ يتعدد معناه ويحتمل الوجهين على السواء.

ومنها قوله تعالى: **(وَأَنْتَ حَلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ)** [البلد: ٢]؛ ورد كلمة (حلّ) بمعان عدة، وأصل الكلمة أن (حلّ) يحلّ حلوياً، بمعنى نزل القوم بمحلة، وهو نقيض الارتحال، والحلّ: الرجل الحلال الذي لم يحرم (الأزهري، ٢٠٠١). ويراهما ابن فارس (١٩٧٩) أنها تأتي بمعان عدة يرجع أصلها كلها إلى فتح الشيء، وحلّ بمعنى نزل، ومنه حللت بالقوم، وحللت العقدة أي فتحتها، وحل بالمكان حلا وحلولاً ومحلاً أي نزل (الجوهري، ١٩٨٧). ويرى ابن سيده (١٩٩٦) بأن المعنى حل بالقوم وحلهم، واحتل بهم واحتلهم، فإما أن تكونا لغتين كلتاها وضع، وإما أن يكون الأصل حل به، ثم حذف الباء وأوصل الفعل إلى ما بعده فقبل حلّه، ورجل حلّ من قوم حُلُولٍ، حُلُلٍ، حُلَلٍ.

ويرى أبو حيان (١٩٩٣) أن جملة (وأنت حلّ) جملة حالية، وظاهر معناه: أنت مقيم، ومفاد الجملة الحالية تعظيم المقسم به، ويرى ابن عباس وجماعة بأن المعنى: وأنت حلال بهذا البلد، يحل لك ما شئت وأن تصنع بهم ما شئت. ويذكر ابن عطية (٢٠٠١) أن هذا على تأويل من قال بمكية السورة، ويأتي بقول شرحبيل بن سعد أن معنى (وأنت حل)؛ أي جعلوك حلالاً، استباحوا قتلك، وإخراجك، وإيدائك. ويذكر رأي الزمخشري الذي ذكر ما قاله شرحبيل وأنه كان

تسلية للنبي بما يؤذيه أهل مكة، والحيرة من عملهم هذا، ثم يرى وجهاً آخر ويقول: (وأنت حل) يريد المستقبل، بأن تفعل ما شئت من القتل والأسر، ويجب عن يقول كيف نظيره في القرآن، يقول: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ [الزمر: ٣٠]، وفي كلام العامة تقول بمن تعدد الإكرام، أنت مكرم، ويستدل بمعنى الاستقبال، اتفاق العلماء في أن السورة مكية (الزمخشري، ١٩٨٧)، ثم يرد على كلامه أبو حيان (١٩٩٣)، ويذكر أن هناك من يرى السورة مدنية، إلا عدة آيات، ويرى الجملة حالية وأن الله أقسم بها؛ حيث جمعت شرفين؛ أوله: إضافتها إليه تعالى، والثاني حضور النبي صلى الله عليه وسلم وإقامته فيها؛ غير أن كثيراً من المفسرين ذكروا هذه الاحتمالات في تفاسيرهم، ويرى الرازي (١٩٩٩) أنه يمكن أن يكون اللفظ للحال والمعنى للمستقبل، كما قال الزمخشري (١٩٨٧) فضلاً عما تقدم، (وأنت حل)؛ أي أنت لا ترتكب في مكة الحرام تعظيماً منك للبيت الحرام، ولست كالمشركين الذين ارتكبوا الحرام فيه وهو الكفر بالله وتكذيب رسوله.

فكلمة (حل) تتعدد دلالتها؛

الأول: أنها تأتي بمعنى المقيم، أو الحال، وهذا هو ما قال به أبو حيان، وغيره كثير.

والثاني: بمعنى المفعول، أي مستحل، كما جاء في قول شرحبيل، وقال به البيضاوي (١٩٩٧) "حل مستحل تعرضك فيه كما يستحل تعرض الصيد في غيره" (ج ٥، ص ٣١٣)؛ فيكون المعنى أنك في هذا البلد الحرام لا تكون في مأمن، ولا تراعى حرمتك، في حين أنه يأمن فيه الناس والدواب.

والثالث: أن تكون بمعنى الحلال، وهو ما روي عن ابن عباس، وذكره الزمخشري (١٩٨٧) وابن عطية (٢٠٠١)؛ وأنت حلال في هذا البلد يحل لك ما شئت من الأسر والقتل.

والرابع: أنت برئ مما ارتكب أهل مكة من الحرام، كما قال به الرازي (السامرائي، ٢٠٠٠).

ومما يتبين لنا من هذا السرد أن الكلمة حملت دلالات عديدة، وكان السياق يسمح بظهور هذه المعاني كلها، فأدت إلى ثراء المعنى في النص القرآني، ولعل المتلقي يستأنس بهذا الاختزان الدلالي لبنية الكلمة ويتلذذ بما يتمخض من معان متجددة في النص.

سادساً- التناوب الدلالي بين المصدر واسم الفاعل

يقول الرضي (١٩٧٥) في شرحه على الشافية: "قد يوضع اسم الفاعل مقام المصدر، نحو قُمْ قائماً: أي قياماً، كما يوضع المصدر مقام اسم الفاعل، نحو رَجُلٌ عَدْلٌ وَصَوْمٌ" (ج ١، ص ١٧٦).

وقال أبو حيان في تفسير قوله تعالى: ﴿مَنْ قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ [آل عمران: ٤]، أقام المصدر توسعاً في مقام اسم الفاعل؛ هدى أي هادياً، والفرقان أي الفارق (أبو حيان، ١٩٩٣).

وقد تأتي إحدى الصيغتين وتحتمل أن يكون المعنى للصيغة الواردة وغيرها على السواء، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ١٣]، فقد تعددت

دلالة "خائنة" على المعنى المصدرية وعلى وزن الفاعلة كالعافية والطاغية، ويؤيدها قراءة أخرى وهي للأعمش "على خيانة"، وعلى المعنى الفاعلية، وهي صفة للمحذوف؛ فرقة خائنة أو نفس خائنة أو فعلة خائنة. وهناك رأي آخر وهو: "على خائن" والهاء للمبالغة كعلامة، ونسابة (ابن عطية، ٢٠٠١؛ أبو حيان، ١٩٩٣).

وقد تأتي صيغة المصدر للدلالة على اسم الفاعل، ويرى ابن جني أن العرب وصفت بالمصدر في بعض الأحوال لوجهين؛ أحدهما صناعي لزيادة الأناشيد بشبة المصدر للصفة، والآخر معنوي للمبالغة فإذا وصف بالمصدر كأنه مخلوق من نفس الفعل (ابن جني، د.ت). ففي قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِمَاءٍ مَعِينٍ﴾ [الملك: ٣٠]، في اللسان: "ماء غور: غائر، وصف بالمصدر" (ابن منظور، ١٩٩٣). فجاءت صيغة المصدر "غور" للدلالة على المبالغة، يقول الزمخشري (١٩٨٧): "غائرا ذاهبا في الأرض .. وصف بالمصدر كعدل ورضا" (ج ٤، ص ٥٨٣).

وقد يحتمل ورود المصدر دلالات عدة، كما في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ [يوسف: ٥٢]، يقول النحاس (٢٠٠١) في إعرابه "لم أذكره وهو غائب بسوء" (ج ٢، ص ٢٠٥)، وعليه وردت صيغة المصدر بمعنى اسم الفاعل، غير أن الزمخشري (١٩٨٧) يفصل الكلام ويكشف عن دلالات عديدة التي تحتمل صيغة واحدة ويقول: "بالغيب الحال من الفاعل أو المفعول، على معنى: وأنا غائب عنه خفي عن عينه أو هو غائب عني خفي عن عيني. ويجوز أن يكون ظرفا، أي بمكان الغيب، وهو الخفاء والاستتار وراء الأبواب السبعة المغلقة" (ج ٢، ص ٤٧٩).

وتبين لنا أن المصدر واسم الفاعل قد ينوب كل واحد منهما عن الآخر في الدلالة، والنماذج التي بينها تحتمل أكثر من معنى، وتكشف كالصيغ الأخرى عن براعة الأساليب التعبيرية واتساع نطاق المعنى.

سابعا- التناوب الدلالي بين اسمي المكان والزمان والمصدر

تأتي صيغة "مفعل" للدلالة على اسم المكان، واسم الزمان إذا كان الأصل الثلاثي مفتوح العين أو مضموما، وكذلك يأتي المصدر من بعض الأفعال على صيغة مفعل. وعليه قد تكون صيغة "مفعل" محتملة أكثر من معنى، كما في قوله تعالى: ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٨١]، ويقول صاحب البحر المحيط (١٩٩٣) بأن كلمة "مقعد" تأتي للمكان، والزمان، والمصدر إلا أنها في هذا الموقع للمصدر أي: بقعودهم. والرازي يذكر دلالتين للفظ؛ فمقعدهم يحتمل أن يكون اسما للمكان على قول ابن عباس: يريد به المدينة، ويحتمل المصدرية على قول مقاتل: بمقعدهم أي بقعودهم.

وقد تأتي الصيغة الواحدة لتدل على ثلاثة معان، كما في قوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤]، اختلف المفسرون في تفسير "مقيلا" باعتبارات ثلاثة، فيحتمل أن يكون اسم المكان، أو اسم الزمان، أو المصدر، والمشهور بين المفسرين هو أن يكون بمعنى اسم المكان أي مكان القيلولة تشبيها بما يكون مكانها من أطيب الأماكن (أبو حيان، ١٩٩٣)، وتجنبنا من استلزام النوم في القيلولة؛ إذ ليس في الجنة نوم؛ غير أن البعض يرون بأن "مقيلا" بمعنى اسم الزمان، وقد ورد في الأثر أن "حساب الخلق يكمل في وقت ارتفاع النهار، ويقيل أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار فالمقيل من القائلة" (ابن عطية،

٢٠٠١، ج ٤، ص ٢٠٧) كما يرى الرازي (١٩٩٩) أن أحد وجوهها أن يكون المستقر مكان الاستقرار، وأن يكون المقيّل زمان القبولة، وهذا يؤول إلى أن مكانهم أحسن مكان، وزمانهم أطيب زمان. ويرى الألوسي (١٩٩٥) في تفسير صيغتي "المستقر" و"المقيّل" تسعة احتمالات، "وذلك لأنهم جوزوا أن يكون كلاهما اسم مكان أو اسم زمان أو مصدرًا على التناوب" (ج ١٠، ص ١٠).

ومنها قوله تعالى: ﴿إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ﴾ [القيامة: ١٢]؛ حيث وردت كلمة (المُسْتَقَرُّ) في الآية الكريمة، وهي تدل على اسم المكان، واسم الزمان، والمصدر، ويحتمل حسب ذلك عدة دلالات. ويرجع أصلها إلى (قَرَّ) والقاف والراء يذكرهما ابن فارس (١٩٧٩) بأنهما أصلان صحيحان، ولهما دالتان؛ إحداهما تدل على البرد، والأخرى: تدل على التمكن، فمن الأول: يومٌ قَرٌّ وقارٌّ، وليلة قارةٌ وقرةٌ؛ أي بارد؛ وأما الدلالة الثانية فتأتي منها: قَرَّ واستقرَّ. وتقول العرب في الدعاء: أقرَّ الله عينه يعني: أعطاه الله فقَرَّت عينه فلا تنظر إلى ما عند غيره. وتقرير الشيء هو جعل الشيء في قراره، وقَرَّر الإنسان بالشيء، أي حمله بالإقرار به. والإقرار هو الاعتراف والإذعان: أقرَّ به أي اعترف به. قَرَّر عليه أو قَرَّره بالحق حتى أقرَّ، وقَرَّرت عنده الخبر حتى استقرَّ. وأقرَّه في المكان فاستقرَّ (الجوهري، ١٩٨٧؛ ابن منظور، ١٩٩٣).

والمستقرُّ أصله (المُسْتَقَرُّ)؛ إذ صيغت على وزن اسم المفعول من غير الثلاثي بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة، وفتح ما قبل الآخر، ثم أدغمت الراءان وانتقل حركة الفتحة إلى فاء الفعل فأصبحت (المُسْتَقَرُّ)، وهذا الوزن يشترك معه اسم الزمان، واسم المكان، واسم المفعول. واشترك الصيغة قد يكون سببًا في الالتباس؛ ما يؤدي إلى تعدد في المعنى، والسياق هو الذي يحدد المعنى المراد.

وأما في الآية الكريمة فقد جاءت الصيغة وتحتمل بأن تكون مصدرًا، واسمين للمكان والزمان على السواء، فيحتمل أن يكون (المستقر) مصدرًا ميميًا من استقر، فلا يتصور الاستقرار إلا عنده تعالى، ولا يقدر، ويحتمل أن يكون اسما للمكان أي موضع استقرارهم إلى الجنة أو النار؛ ويقول أبو حيان (١٩٩٣): "الاستقرار أو موضع الاستقرار من جنة أو نار إلى مشيئته تعالى يدخل من شاء الجنة ويدخل من شاء النار" (ج ٨، ص ٣٧٧)، أو أنه مصدر ميمي من استقرَّ، وكان (القرار) يؤدي المعنى إلا أنه جاء من باب الاستفعال للمبالغة في الوصف (ابن عاشور، ١٩٨٤)، أو بمعنى اسم المكان أي موضع الاستقرار (ابن عطية، ٢٠٠١)، وذكر الزمخشري (١٩٨٧)، والبيضاوي (١٩٩٧)، والرازي (١٩٩٩) الدالتين في تفسير الآية الكريمة، فـ (المستقر) يفيد أيضًا زمان الاستقرار، وهو أن وقت المحاكمة بين العباد يتعلق بمشيئة الله تعالى، فالعباد في ذلك اليوم يلبثون ما شاء الله أن يلبثوا إلى أن يأتي وقت المحاكمة ويذهب كل إلى مكان استقراره فإما جنة وإما نار، كما أنه يرى أن هذه المعاني مجتمعة في هذه الصيغة التي وردت ولو أبدلناها بكلمة أخرى (نحو: الاستقرار) فلا يؤدي هذه المعاني، فكانت أنسب كلمة في موضعها (السامرائي، ٢٠٠٠).

وهذا التعدد الدلالي يكون مؤداه أن صيغة "مفعول" تشترك في الصيغ الصرفية الثلاث، لذلك يمكن دمج صيغ اسم المكان واسم الزمان والمصدر الميمي تحت عنوان مفعول كما اقترح أحد العلماء المعاصرين (السامرائي، ١٩٨٤)؛ لأن الفصل بين المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان يتعسر ولا سيما إذا ما اشتق من الفعل المزيد (المنصور، ٢٠٠٥).

فتبين لنا أن الصيغة الصرفية كانت سببًا لتعدد المعنى، ووقع اللبس في النص لوجود الصيغة المشتركة بين المصدر، واسم الزمان واسم المكان، فاحتمل النص دلالات عدة، والسياق يسمح لهذا التعدد الدلالي.

ثامناً- التناوب الدلالي بين الأبنية المبالغة واسم المكان

اتخذت العرب أساليب مختلفة وصيغا متعددة للتعبير عن الكثرة، ومن هذه الصيغ التي تأتي للمبالغة، هي صيغة "مفعال"، وقد تشترك للمكان وتؤدي إلى تعدد في المعنى، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا﴾ [النبا: ٢١]، فلفظ "مرصاد" يحتمل أكثر من معنى؛ يقول مقاتل: مرصاد؛ أي "مجلساً للأعداء وممراً للأولياء" (أبو حيان، ١٩٩٣)، على وزن مفعال من الرصد؛ أي موضع الرصد، فهو اسم مكان، وتأتي صيغة "مفعال" للمبالغة وهي من الأوزان المشهورة لصيغ المبالغة (نهر، ٢٠١١)، ويحتمل "مرصاد" أن تكون للمبالغة؛ لأن فيه معنى النسب؛ أي ذات رصد، وكل ما جاء من الأخبار والصفات على معنى النسب فيه التكثر واللزوم (أبو حيان، ١٩٩٣)، وقيل بأنها ترصد أعداء الله وتشق عليهم (الرازي، ١٩٩٩).

ويتضح لنا أن صيغة "مفعال" قد تشترك دلالتها في المبالغة واسم المكان، فتكون سببا في تعدد المعنى.

تاسعاً- التناوب الدلالي بين اسم التفضيل واسم الفاعل أو الصفة المشبهة

وقد تخرج صيغة التفضيل من معناها الأصلي، فقوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِنَّ يَشَأُ يَرْحَمَكُمُ أَوْ إِنَّ يَشَأُ يُعَذِّبِكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤]، أعلم بكم: أي عالم بكم. وقد يتعدد معنى اسم التفضيل كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]، فقد ذكر الرازي (١٩٩٩) أن المراد بأهون؛ أي أن الإعادة تكون أهون من الإبداء؛ لأن العمل إذا تكرر للصانع يكون فعله أهون، كما يحتمل أن يكون المعنى هو هين عليه؛ ففي قول القائل: الله أكبر أي كبير (أبو حيان، ١٩٩٣). فتناوب الدلالة بين اسم التفضيل والصفة المشبهة كان سببا لتعدد المعنى، فأنبت الرازي وأبو حيان للفظ دالتين؛ إحداهما تدل عليها معنى الصيغة الأصلي، والأخرى تدل عليها الدلالة الجديدة بانتقالها إلى صيغة أخرى وهي الصفة المشبهة. كقول الفرزدق (١٩٨٧):

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا
بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ (ص ٤٨٩)

أعز وأطول بمعنى عزيزة وطويلة (الفاخري، ١٩٩٦).

عاشراً- التناوب الدلالي بين الجمع والمفرد

وقد تأتي بعض الأسماء في العربية لتدل على المفرد والجمع؛ فلفظ "الضيف" يستخدم في المفرد ويقال: هو ضيفي، كما يستعمل في الجمع، قال تعالى: ﴿هُوَ لَأَضْيِيفِي﴾ [الحجر: ٦٨]، كما ورد في كلمة "فلك" في القرآن على صيغة الجمع والمفرد؛ قوله تعالى: ﴿أَنَّ الْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ﴾ [لقمان: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ [الشعراء: ١١٩]؛ غير أن هذه الدلالات لم تقض إلى تعدد الدلالة، كما نجد في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤]، فإن لفظ "الخصام" على وزن فعال يأتي للجمع والمفرد؛ من المفرد: الخصام: مصدر خصم، كالقتال

والمقاتلة. ومن الجمع: خصم جمعه خصام، مثل: صعب وصعاب، وكلب وكلاب، فالأول معناه أنه شديد الخصام في المخاصمة، والثاني هو أشد المخاصمين (ابن عطية، ٢٠٠١؛ ابن عاشور، ١٩٨٤). ويذكر أبو حيان (١٩٩٣) معنى آخر وهو أن يكون المصدر على معنى اسم الفاعل كما يوصف بالمصدر في رجل خصم.

ومفاد الاختلاف إذا حملناه على الجمع فمعناه أنه في الخصام ألد، لإضافة بعض إلى كل، وهو كذلك إذا جعلناه بمعنى اسم الفاعل؛ ولكن إن حملناه على المصدر يعني خصامه ألد الخصام أي هو شديد المخاصمة؛ وعليه تكون المخاصمة في الاحتمالين الأولين أشد.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ﴾ [القمر: ٥٤].

إذ جاءت كلمة (نَهْر) مفردا في الآية الكريمة، وموقعها أن يرد جمعا، واختلف المفسرون في تأويلها؛ وذهب قوم إلى أنها للجنس ومعناها الأنهار، وقال البعض هو المفرد بمعنى الجمع، والتعبير بالواحد عن الجمع شائع في اللغة، وقال الآخرون غير ذلك.

فأما كلمة النهر في المعاجم، فيراها ابن فارس من أصل صحيح واحد يدل على الفتح أو التفتيح؛ لذلك وسموا النهر نهرا لأنه ينهر الأرض أي يشققها، ويجمع النهر على الأنهار والنُّهْر، و(نَهْرٌ نَهْرٌ) أي كثير الماء، قال أبو ذؤيب:

أَقَامَتْ بِهِ فَابْتَنَّتْ حَيْمَةً عَلَى قَصَبٍ وَفُرَاتٍ نَهْرٌ

أي كثير الماء (الأزهري، ٢٠٠١؛ ابن سيده، ٢٠٠٠؛ ابن فارس، ١٩٧٩).

وسمي النهار لانفتاح الظلمة عن الضياء، ويجمع النهار على (نُهْر) (ابن فارس، ١٩٧٩).

إن أصل الكلمة يدل على السعة والفسحة، وفسر بعض المفسرين قوله تعالى: (فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ) في ضوء وفسحة؛ حيث إن اللغة توجب أن يكون النهر بمعنى الأنهار، كقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ [غافر: ٦٧]؛ أي أطفالا، وعاملوه معاملة المصدر (ابن دريد، ١٩٨٧)، كما يرى ابن سيده (٢٠٠٠، ١٩٩٦) أن النهر في قوله تعالى: (فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ) بمعنى السعة، أو في موضع الجمع بلفظ المفرد. وقد ورد (النهر) عند الجوهري (١٩٨٧) بالمعنيين، وذكر أن من معانيه "رجلٌ نَهْرٌ أي صاحب نهار يغير فيه. قال الراجز: إن كنت ليليا فإني نَهْرٌ" (ج ٢، ص ٨٤٠).

ف— (النهر) في قوله تعالى يحتمل عدة احتمالات؛ منها: أريد به الجنس، بمعنى الأنهار، ويرى البعض أنه بمعنى فسحة الأرزاق والمنازل، وقال قيس بن الخطيم الأوسي:

ملكْتُ بها كَفِّي فَأَنْهَرْتُ فَتَّقَهَا يَرَى قَائِمٌ مِنْ دُونِهَا مَا وَرَاءَهَا

(المرزوقي، ٢٠٠٣، ص ١٣٦)

واختلاف القراءات والقراءة التي قرأت — (نُهْر) كرهن ورُهْن. أو (نُهْر) كأسد وأسد. ويراهما مناسبة مع جنات. وقيل أن (النهر) جمع النهار، واستدلوا بأن ليس في الجنة ليل.

ونرى أبا حيان يبحث عن احتمالات الكلمة في مصادرها اللغوية ويرجع إلى التنوع القرآني لدى القراء المشهورين، ويطرح الكلمة بمعانيتها المتعددة؛ فقد جمع الصيغة الواردة للكلمة احتمالات:

الأول: النهر اسم للجنس يدل على الجمع فيعني الأنهار.

والثاني: النهر بمعنى الفسحة والسعة، فالمتقون في سعة الأرزاق وفسحة المنازل.

والثالث: (نُهر) قراءة، وهي صيغة الجمع وردت مناسبة لجمع جنات.

والرابع: (نُهر) جمع النهار، أي أن الجنة كلها ضياء ونور فليس فيها الليل.

والخامس: غير أن هناك احتمال لم يذكره أبو حيان وذكرها كل اللغويين، وهو أن (نَهْر) مفرد استعمل في موضع الجمع وهذا وارد في اللغة، كما ورد في قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً﴾ [غافر: ٦٧]؛ أي أطفالاً وقوله تعالى: ﴿وَيُولُونَ الدُّبُرَ﴾ [القمر: ٤٥]؛ أي الأدبار.

فيتين أن تناوب الدلالة بين صيغ الجمع والمفرد من الطرائف اللغوية في العربية، إلا أنها قد تؤدي إلى تعدد في المعنى، ونلاحظ هنا أن الكلمة اختزنت دلالات عديدة؛ اثنان منها يتعلق باختلاف القراءة ولا يدخل في دراستنا لتغير هيئة الكلمة؛ وأما الدلالات الثلاثة الباقية فإنها مرادة مطلوبة والسياق يسمح لها.

الخاتمة

توصل البحث إلى نتائج عديدة عبر دراسة التناوب الدلالي للصيغ الصرفية وأثره في تعدد المعنى، وحاول كذلك الإجابة عن الأسئلة البحثية، فنظر إلى محاولات المفسرين حول دلالات عديدة للصيغ الصرفية في القرآن الكريم والتي تضيف على النص ثراءً وبهاءً، حيث لم تعد الصيغة جثة هامدة وإنما تمخضت بدلالات عديدة وتتجدد كلما تجدد السياق.

نتائج البحث

توصلت الدراسة من خلال الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية لتحليل الدلالي للصيغ الصرفية في النص القرآني عبر ما أدلى به كتب التفسير ولا سيما البحر المحيط، وهي كما يلي:

١. وجدت الدراسة أن التناوب الدلالي بين الصيغ هي ظاهرة شائعة في اللغة العربية، ولا سيما أن لبعض الصيغ أغراضاً متعددة؛ فتأتي للمبالغة صيغ كثيرة، كما تصاغ الصفة المشبهة على أوزان مختلفة، وغير ذلك، وتناولها كتب الصرف بالشرح والتفصيل.

٢. وردت الصيغ الصرفية لتدل على معناها الأصلي الذي وضع لها وهذا أكثر اللغة، ولكن قد تنوب صيغة عن أخرى، وتدل على خلاف ظاهرها.

٣. ويشير التناوب الدلالي بين الصيغ إلى مرونة الصيغ لتكون نواة صالحة للتوليد الدلالي، فإن الصيغة قد تحول من معناها السطحي لتدل على معان محتملة داخل النص فتثري النص.

٤. يؤدي التناوب الدلالي بين الصيغ إلى ثراء المعنى، ويخلق مجالا جديدا للصيغة دون أن يمحي مجالها السابق. فتدل على المعنى الجديد مع احتفاظها بالمعنى الأصلي الذي وضع لها، وتضفي على النص جوا من التعدد لا مثيل له.

٥. الدراسة في الجانب التطبيقي في النص القرآني توصلت إلى نماذج عديدة تثبت تعدد معنى الصيغ الصرفية وتحمل في طياتها شحنة دلالية تعبر عن جمال هذه اللغة واتساع المجال الدلالي فيها اتساعا ربما لم نجد في غيرها من اللغات.

٦. وإن كان السياق العامل الأساس في تعيين المعنى الحقيقي إلا أنه سمح في الشواهد التي قدمناها لتدل على المعنى الحقيقي ومعان أخرى نيابة، فكان اختلاف تأويل المفسرين في المعاني المتدفقة للصيغة جليا.

التوصيات

يوصي البحث بما يلي:

١. يرى الباحث أن يستمر البحث في اللغة من هذه الناحية فإنها تكشف عن الاختزان الدلالي لبنية الكلمة، ويتجدد المعنى بتعدد الدلالات المتمخضة في الصيغة الصرفية فتضفي على النص ثراء وحيوية.

٢. يقترح الباحث أنه ينبغي للباحثين الاهتمام بالتفسير البحر المحيط بما يتمتع به من عناية بالجانب اللغوي.

٣. يدعو الباحث إلى الاهتمام بالتفاسير ولا سيما التفاسير التي عنيت بالجانب اللغوي؛ فإن الدارس يمكنه أن يمزج بين ما انتهت إليه الدراسات اللغوية التراثية وما وصلت إليه الدراسات اللغوية الحديثة، فتكون الدراسة دراسة تكاملية لما وصلت إليه الدراسات.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

ابن جنى، أبو الفتح عثمان. (د.ت). **الخصائص**. (د.ط). تحقيق: محمد علي النجار. القاهرة: المكتبة العلمية.

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن. (١٩٨٧م). **جمهرة اللغة**. (ط١). تحقيق: رمزي منير بعلبكي. بيروت: دار العلم للملايين.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل. (٢٠٠٠م). **المحكم والمحيط الأعظم**. (ط١). تحقيق: عبد الحميد هنداوي. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل. (١٩٩٦م). **المخصص**. (ط١). تحقيق: خليل إبراهيم جفال. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد. (١٩٨٤م). **التحرير والتنوير**. (د.ط). تونس: الدار التونسية للنشر.

ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب. (٢٠٠١م). **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**. (ط١). تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن فارس، أحمد. (١٩٧٩م). **مقاييس اللغة**. (د.ط). تحقيق: عبد السلام محمد هارون. بيروت: دار الفكر.

ابن منظور، محمد بن مكرم. (١٩٩٣م). **لسان العرب**. (ط٣). بيروت: دار صادر.

ابن هشام، أبو محمد جمال الدين. (١٩٧٩م). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. (ط٥). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الجيل.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. (د.ت). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. بيروت: دار الفكر.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (١٩٩٣م). **البحر المحيط**. (ط١). تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأزهري، محمد بن أحمد. (٢٠٠١م). **تهذيب اللغة**. (ط١). تحقيق: محمد عوض مرعب. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الألوسي، شهاب الدين محمود. (١٩٩٥). **روح المعاني**. (ط١). تحقيق: علي عبد الباري عطية. بيروت: دار الكتب العلمية.

البيضاوي، ناصر الدين. (١٩٩٧م). **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**. (د.ط). تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي. بيروت: دار الفكر.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل. (١٩٨٧). **الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية**. (ط٤). تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. بيروت: دار العلم للملايين.

حسان، تمام. (١٩٩٤). **اللغة العربية: معناها ومبناها**. (د.ط). الدار البيضاء: دار الثقافة.

الرازي، أبو عبد الله محمد فخر الدين. (١٩٩٩م). **مفاتيح الغيب**. (ط٣). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الرضي الأستراباذي، محمد بن الحسن. (١٩٧٥م). **شرح شافية ابن الحاجب**. تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الكتب العلمية.

الزمخشري، محمود بن عمرو. (١٩٨٧م). **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**. (ط٣). بيروت: دار الكتاب العربي.

السامرائي، فاضل صالح. (٢٠٠٠م). **الجملة العربية والمعنى**. (ط١). بيروت: دار ابن حزم.

السامرائي، فاضل صالح. (٢٠٠٧م). **معاني الأبنية في العربية**. (ط٣). عمان: دار عمار.

الطبري، محمد بن جرير. (٢٠٠٠م). **جامع البيان في تأويل القرآن**. (ط١). تحقيق: أحمد محمد شاكر. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الفاخري، صالح سليم. (١٩٩٦م). **تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات**. القاهرة: عصمي للنشر والتوزيع.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. (د.ت). **معاني القرآن**. (ط١). تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي. مصر: دار المصرية.

الفرزدق، همام بن غالب. (٢٠٠٣). **ديوان الفرزدق**. (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية.

المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن. (٢٠٠٣). **شرح ديوان الحماسة**. (ط١). تحقيق: غريد الشيخ. بيروت: دار الكتب العلمية.

النابغة، زياد بن معاوية الذبياني. (١٩٧٦م). **ديوان النابغة الذبياني**. تحقيق: محمد الطاهر بن عاشور. تونس: الشركة التونسية للتوزيع.

النحاس، أبو جعفر. (٢٠٠١م). **إعراب القرآن**. (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية.

نهر، هادي. (٢٠١١م). **الصرف الوافي**. عمان: دروب للنشر والتوزيع.

الدوريات والبحوث العلمية

السامرائي، فاضل صالح. (١٩٨٤م). "معاني أبنية المبالغة"، **مجلة آداب المستنصرية**. (بغداد: مجلة آداب المستنصرية)، ع ٩.

المنصور، وسيمة عبد المحسن. (٢٠٠٥). "ظاهرة التعدد في الأبنية الصرفية"، **مجلة كلية الآداب**. (مصر: جامعة الإسكندرية). ع ٥٤.

